Distr.
GENERAL

A/37/680/Add.12
17 December 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (س) و (ع) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

نظام بشري دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث عشر)

المقرر : السيد ستويان باكالوف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة للبند ٧١ (انظر A/37/680 ، الفقرة ٢) . ونظر في الاجراءات التي ستتخذ بشأن البندين الفرعيين (س) و (ع) في الجلسات ٣٧ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ ، المعقودة في ١٦ و ٢٣ و ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر و ٢ و ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ . ويرد بيان المناقشات التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (انظر A/C.2/37/SR.37 و 43-44 و 48) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/37/L.78 و A/C.2/37/L.121

٢ - في الجلسة ٤٣ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، عرض ممثل بنغلاديش ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار (A/C.2/37/L.78) بعنوان " تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا " ، ونصه كما يلي :

../..

Digitized by UNOG Library

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ٦ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ٦ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ٧ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

" واذ تؤكد من جديد أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (١) ، تنص ، في جملة أمور ، على أن أقل البلدان نموا - وهي أضعف البلدان اقتصاديا وأكثرها فقرا والتي تعاني من أشد المشاكل الهيكلية استعصاء - تحتاج ، كأولوية أساسية في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، الى برنامج خاص ذى حجم كاف وكثافة تتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة وآفاقها القاتمة ،

" واذ تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ (٢) الذى اقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢١٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ ،

" واذ تؤكد من جديد برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى اعتمده بالاجماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (٣) والذى أيدته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ،

" واذ تؤكد من جديد أيضا أن الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الأساسي هي تعزيز التغييرات الهيكلية اللازمة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية البالغة لأقل البلدان نموا ، وتوفير معايير دنيا ، كافية تماما ومقبولة دوليا ، للتغذية والصحة والنقل والمواصلات والاسكان والتعليم فضلا عن توفير فرص العمل لجميع مواطنيها ، وتعيين ودعم الفرص والأولويات الاستثمارية الرئيسية ، وتخفيف الآثار الضارة للكوارث الطبيعية ،

---

(١) القرار ٣٥/٥٦ .

(٢) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ١ - ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

../..

Digitized by UNOG Library

" واذ تؤكد على وجود حاجة فورية الى تدابير دعم موسعة بصورة كبيرة ، بما في ذلك زيادة هامة في نقل الموارد الاضافية من جميع البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان الناميـــة القادرة ، والمؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف وغيرها من المصادر ، من أجـــل تحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الأساسي ،

" واذ تؤكد على الحاجة الى اجراء تحسينات في أساليب وممارسات المساعدة وفـــي استجابة تلك الأساليب والممارسات لمتطلبات أقل البلدان نموا ،

" واذ تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقـــل البلدان نموا والحالة المؤسفة لتنميتها حتى بعد اعتماد برنامج العمل الجديد الأساسي ،

" واذ تلاحظ مع القلق تناقص تدفقات الموارد الى أقل البلدان نموا ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ،

" واذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساســـي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٤) ،

" ١ ـــ تؤكد على أن أقل البلدان نموا ، نظرا لمحنتها الاقتصادية ـ الاجتماعيـــة الشديدة ، بحاجة الى عناية المجتمع الدولي الخاصة والعاجلة وتأييده الواسع النطـــاق والمتواصل حتى تتمكن من التقدم لتحقيق تنمية معتمدة على الذات تنسجم مع خطط وبرامج كـل بلد من أقل البلدان نموا ؛

" ٢ ـــ تطلب الى جميع الدول الأعضاء ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والماليـــة المتعددة الأطراف وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية أن تتخذ تدابير وخطوات فورية ومحددة وكافية تماما ، للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الجديـد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ؛

" ٣ ـــ تحث بقوة جميع البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها ، كما هي واردة فـــي الفقرات ٦١ الى ٦٩ من برنامج العمل الجديد الأساسي ، بحيث تحقق ، في هذا الصـدد ، زيادة كبيرة في الموارد اللازمة لتنمية أقل البلدان نموا ؛

" ٤ ـــ تطلب الى جميع الدول الأعضاء ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والماليـــة المتعددة الأطراف وأجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية ، أن تعطي كامل تأييدها للأفرقة الاستشارية للمعونة وغير ذلك من الترتيبات التي توضع بمبادرة من أقل البلدان نموا وفقا للفقرات ١١٠ الى ١١٦ من برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

" ٥ ـــ توصي بشدة بأن تستكمل بحلول سنة ١٩٨٣ الجولة الاولى مـــن الاجتماعات الاستعراضية على المستوى القطري بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي وفقا للفقـرات ١١٠ الى ١١٦ من البرنامج ؛

---

(٤) A/37/197 .

Digitized by UNOG Library

" ٦ - ترجو من جميع المانحين والمؤسسات الانمائية والمالية ومؤسسات المساعدة التقنية المتعددة الأطراف أن تشترك في هذه الاجتماعات الاستعراضية على مستوى عال مناسب بغية دعم تنفيذ خطط وبرامج كل بلد من البلدان ؛

" ٧ - تطلب الى البلدان والمؤسسات المانحة أن تحسّن على وجه السرعة نوعية وفعالية المساعدة الانمائية الرسمية ، كما هو مطلوب في الفقرة ٧٠ من برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

" ٨ - تحث جميع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الانمائية والمالية والمتعددة الأطراف على اتخاذ تدابير وخطوات فورية ومحددة لمساعدة أقل البلدان نموا في التغلب على الآثار الضارة للانكماش الاقتصادي العالمي ؛

" ٩ - تحث جميع البلدان المانحة ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على رصد اعتمادات خاصة كافية لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ،وكذلك من خلال القنوات الملائمة الأخرى لصالح أقل البلدان نموا ، وتدعو ، لذلك الغرض ، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى الاستمرار في جهوده الرامية الى تعبئة موارد اضافية للأنشطة التي تخضع لادارته ؛

" ١٠ - تقرر القيام بالاستعراض والرصد المنتظمين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية على الوجه المتوخى في ذلك البرنامج للحفاظ على زخم الالتزامات التي يتعهد بها المجتمع الدولي ولتعزيز تنفيذ خطط وبرامج أقل البلدان نموا بغية تحقيق معدلات نمو معجلة وتحول هيكلي في اقتصاداتها ؛

" ١١ - تجدد الدعوة الى مجالس ادارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ومتابعته على نحو فعّال ، كل منها في نطاق اختصاصه وولايته ؛

" ١٢ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يتخذ ترتيبات ، منها توفير خدمات السكرتارية الفنية لاجتماعات المائدة المستديرة من أجل أقل البلدان نموا ، حيثما تلزم ، وخصوصا لاجتماع المائدة المستديرة من أجل أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، المقرر عقده في الفترة من ٩ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف ؛

" ١٣ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الدولي أن يواصل ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية والوكالات الرائدة للأفرقة الاستشارية للمعونة ، تأمين التعبئة والتنسيق الكاملين ، على مستوى الأمانات ، في منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

Digitized by UNOG Library

" ١٤ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعد تقريرا للدورة السادسة للمؤتمر بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي مشفوعا بتوصيات محددة لضمان تنفيذه تنفيذا كاملا وسريعا ؛

" ١٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، في ضوء ما تسفر عنه الدورة السادسة للمؤتمر والتطورات الأخرى ، تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار " .

٣ - وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/37/L.121) قدمه السيد جورج باباداتوس ، نائب رئيس اللجنة ، بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/37/L.78 .

٤ - وفي الجلسة ذاتها ، وبعد أن أدلى ممثل بنغلاديش ببيان (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.121 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار الأول) .

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/37/L.121 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/37/L.78 بسحبه .

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبلغاريا (أيضا باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا) .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/37/L.40 و A/C.2/37/L.90

٧ - في الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض ممثل الفلبين شفويا مشروع قرار منقحا (A/C.2/37/L.40) بعنوان " نظام بشرى دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتنمية . وفيما يلي نص مشروع القرار بصيغته المنقحة :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تضع في اعتبارها بعض المبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، مثل اعادة تأكيد الايمان بكرامة الانسان وقدره ، ودفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، واستخدام الاداة الدولية في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها ،

" واذ تشير الى ان المادة ٥٥ من الميثاق تنص على أن تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير العمل المتصل ، وتهيئة الظروف لتحقيق التطور والتقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

../..

Digitized by UNOG Library

" واذ تلاحظ ان الأمم المتحدة لم تحقق على نحو تام وفعّال أهدافها ، المجسدة في الميثاق ، في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

" واذ تشير أيضا الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٥) ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام دولي جديد (٦) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٧) ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٨) ،

" واذ تلاحظ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (٩) ، الذى جاء فيه ، ضمن جملة أمور ، انه مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة أصبحت تواجه المزيد من الصعوبات التي تحول دون أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الأمم في سبيل بلوغ الغايات المشتركة ، وأحدها ايجاد حل لصفيف كامل من القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

" واذ تؤكد ان المسؤولية الاولى عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، غير انها لن تستطيع أن تحقق الأهداف المنشودة للتنمية ما لم يتم انشاء نظام اقتصادى دولي عادل ومنصف ، وتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما في الظروف الراهنة التي تتسم بالكساد الاقتصادى الشديد ، والتضخم الجامح ، والتدهور في التجارة العالمية ، والنزعة الحمائية ،

" واذ تدرك ان كل البلدان لها دور حيوى في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والبدء في المفاوضات العالمية ، وانها ستستفيد منها ، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والرفاهية لكل البلدان ، وهما شرطان أساسيان للمحافظة على نظام عالمي تكون لكل الدول مصلحة حيوية فيه ،

" واذ تسلم بأن اخفاق التنمية يعود ، بدرجة كبيرة ، الى انعدام الارادة السياسية والتعاون والتفاهم وعدم التقدير الكامل لواقع الترابط والمصلحة المشتركة فيما بين الدول ،

" واذ تعتقد ان كل البلدان والشعوب عليها أن تغرف من المنابع الاخلاقية للانصاف والعدالة والتفاهم المتبادل والتعاون لايجاد حل للعلل الاقتصادية والاجتماعية التي تبتلي بها البشرية اليوم ،

---

(٥) القرار ٢٢٠٠ ، ألف (د - ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٦ .

(٦) القرار ٣٢٠١ (د-س-٦) و ٣٢٠٢ (د-س-٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

(٧) القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ .

(٨) القرار ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ .

(٩) سيصدر فيما بعد كوثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ (A/37/1) .

Digitized by UNOG Library

" واذ تسلم بأنه من مصلحة كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تكون البلدان النامية قادرة على تحقيق أهدافها الانمائية وأنه تقع على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية اخلاقية للمساعدة على تسهيل هذه العملية ،

" واذ تدرك الحاجة الى تشجيع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورة متزامنة وخلق ظروف من النمو والازدهار العالميين تستند الى نظام بشرى دولي جديد يؤكد النهج الاخلاقي والانساني في تحقيق التنمية ،

" ١ - تناشد مرة أخرى المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، ان يسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ، وخاصة تنمية البلدان النامية ؛

" ٢ - تقرر انه ، نظرا للافتقار الى الارادة السياسية والتعاون والتفاهم ، والى التقدير الكامل لواقع الترابط والمصلحة المشتركة فيها بين جميع الدول في حل مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية ، فان هناك حاجة ملحة الى الاستناد الى المبادئ الاخلاقية الأساسية للانصاف والعدالة والتعاون ، التي تفرض أن يكون على البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة التزام ومسؤولية في مساعدة البلدان النامية في اطار نظام بشرى دولي جديد ينهض على نهج اخلاقي وانساني لتحقيق التنمية ؛

" ٣ - ترجو من الأمين العام أن يعد مشروع اعلان لنظام بشرى دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتنمية ، بمساعدة فريق خبراء حكومي دولي صغير ، يختار اعضاؤه على أساس التمثيل الجغرافي العادل ، ويمول من التبرعات ؛

" ٤ - تحيط علما بالعرض المقدم من حكومة الفلبين بأن تساهم في تكاليف هذا المشروع ؛

" ٥ - ترجو من الحكومات ان تقدم تعليقاتها على مسألة اعلان نظام بشرى دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتنمية ، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، آخذة في الاعتبار المناقشات التي دارت في الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ؛

" ٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن هذه المسألة ، يتضمن مشروع الاعلان وتعليقات الحكومات ، وفقا لما تطلبه الفقرتان ٣ و ٥ ، وذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين " .

٨ - وفي الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل الفلبين ، باسم اندونيسيا ، تايلند ، سنغافورة ، سيراليون ، الفلبين ، ماليزيا مشروع قرار (A/C.2/37/L.90) بعنوان " نظام بشرى دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتنمية " .

٩ - وفي الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/37/L.90 . (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار الثاني) .

../..

Digitized by UNOG Library

ثالثا ــ توصيات اللجنة الثانية

١٠ ــ توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي
للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ــ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ــ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد و٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،و ٣٣٦٢ (د إ ــ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تؤكد من جديد أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (١٠) ،تنص ،في جملة أمور، على أن أقل البلدان نموا ــ وهي أضعف البلدان اقتصاديا وأكثرها فقرا والتي تعاني من أشد المشاكل الهيكلية استعصاء ــ تحتاج ، كأولوية أساسية في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،الى برنامج خاص ذى حجم كاف وكثافة تتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة واحتمالاتها القائمة (١١) ،

واذ تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د ــ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٢) الذى أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢١٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

---

(١٠) القرار ٣٥/٥٦ .

(١١) المرجع نفسه ،المرفق ، الفقرة ١٣٦ .

(١٢) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79/II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

../..

Digitized by UNOG Library

واذ تؤكد من جديد برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى اعتمده بالاجماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (١٣) والذى أيدته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

واذ تؤكد من جديد أيضا أن الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الأساسي هي تحويل اقتصادات أقل البلدان نموا في اتجاه التنمية المستمرة ذاتيا وتشجيع التغييرات الهيكلية اللازمة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية البالغة لأقل البلدان نموا ، وتوفير مستويات دنيا ، كافية تماما ومقبولة دوليا ، للتغذية والصحة والنقل والمواصلات والاسكان والتعليم فضلا عن توفير فرص العمل لجميع مواطنيها ، وتعيين ودعم الفرص والأولويات الاستثمارية الرئيسية ، وتخفيف الآثار الضارة للكوارث الطبيعية ،

واذ تؤكد على وجود حاجة فورية الى تدابير دعم موسعة بصورة كبيرة ، بما في ذلك زيادة هامة في نقل الموارد الاضافية من جميع البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية القادرة ، والمؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف وغيرها من المصادر ، من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الأساسي ،

واذ تؤكد على الحاجة الى اجراء تحسينات في أساليب وممارسات المساعدة وفي استجابة تلك الأساليب والممارسات لمتطلبات أقل البلدان نموا ،

واذ تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا والحالة المؤسفة لتنميتها حتى بعد اعتماد برنامج العمل الجديد الأساسي ،

واذ تلاحظ مع القلق أن التدفقات الحالية للموارد الخارجية الى أقل البلدان نموا لا تتفق والزيادات الكبيرة المتوخاة في برنامج العمل الجديد الأساسي مما يسهم في بطء تنفيذ البرنامج ،

واذ تلاحظ مع التقدير التقدم الذى أحرزته بعض البلدان المانحة فى اتجاه تنفيذ التزاماتها ، كما ترد في الفقرات ٦١ الى ٦٩ من برنامج العمل الجديد الأساسي ،

واذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (١٤) ،

١ - تؤكد على أن أقل البلدان نموا ، نظرا لمحنتها الاقتصادية - الاجتماعية الشديدة ، بحاجة الى عناية المجتمع الدولي الخاصة والعاجلة وتأييده الواسع النطاق والمتواصل حتى تتمكن من التقدم نحو تحقيق تنمية معتمدة على الذات تنسجم مع خطط وبرامج كل بلد من أقل البلدان نموا ؛

---

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٤) A/37/197 .

Digitized by UNOG Library

٢ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية ، أن تتخذ تدابير وخطوات فورية ومحددة وكافية تماما للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ؛

٣ - تحث بقوة جميع البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها ، كما هي واردة في الفقرات ٦١ الى ٦٩ من برنامج العمل الجديد الأساسي ، بحيث تحقق ، في هذا الصدد ، زيادة كبيرة في الموارد اللازمة لتنمية أقل البلدان نموا ؛

٤ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا عليها مسؤولية أساسية فيما يتعلق بتنميتها الشاملة وأن السياسات المحلية التي تنتهجها تلك البلدان ، رغم ما لتدابير الدعم الدولية من أهمية حيوية ، ستكون حاسمة الأهمية في نجاح جهودها الانمائية ؛

٥ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف ، أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية ، أن تنظر ايجابيا في اعطاء كامل تأييدها للأفرقة الاستشارية للمعونة وغير ذلك من الترتيبات التي تنشأ بمبادرة من أقل البلدان نموا وفقا للفقرات ١١٠ الى ١١٦ من برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

٦ - توصي بشدة بأن تستكمل بحلول سنة ١٩٨٣ الجولة الأولى من الاجتماعات الاستعراضية على المستوى القطري بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي، وفقا للفقرات ١١٠ الى ١١٦ من البرنامج ؛

٧ - ترجو من جميع المانحين والمؤسسات الانمائية والمالية ومؤسسات المساعدة التقنية المتعددة الأطراف أن تشترك في هذه الاجتماعات الاستعراضية على مستوى عال مناسب بغية دعم تنفيذ خطط وبرامج كل بلد من البلدان ؛

٨ - تطلب الى البلدان والمؤسسات المانحة كذلك أن تحسّن أيضا على وجه السرعة نوعية وفعالية المساعدة الانمائية الرسمية وأن تزيد مدى استجابتها لمتطلبات أقل البلدان نموا ، كما هو مطلوب في الفقرة ٧٠ من برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

٩ - تحث جميع البلدان المانحة والمؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف على اتخاذ تدابير وخطوات فورية ومحددة وفقا لبرنامج العمل الجديد الأساسي لمساعدة أقل البلدان نموا على التغلب على الآثار الضارة للانتكاس الاقتصادي العالمي ؛

١٠ - تحث أيضا جميع البلدان المانحة على رصد اعتمادات خاصة كافية لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، أو من خلال القنوات الملائمة الأخرى لصالح أقل البلدان نموا ، وتدعو ، لذلك الغرض ، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى مواصلة جهوده الرامية الى تعبئة موارد اضافية للأنشطة التي تخضع لادارته ؛

Digitized by UNOG Library

١١ - تقرر وجوب القيام بالاستعراض والرصد المنتظمين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية على الوجه المتوخى في ذلك البرنامج للحفاظ على زخم الالتزامات التي يتعهد بها المجتمع الدولي ولتشجيع تنفيذ خطط وبرامج أقل البلدان نموا بغية تحقيق معدلات نمو معجلة وتحويل هياكل اقتصاداتها ؛

١٢ - تجدد الدعوة الى مجالس ادارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي ومتابعته على نحو فعال ، كل منها في نطاق اختصاصه وولايته ؛

١٣ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يواصل دعم اجتماعات المائدة المستديرة من أجل أقل البلدان نموا واتخاذ الترتيبات اللازمة لها ، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة من أجل أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، المقرر عقده في الفترة من ٩ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف ؛

١٤ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا الى الدورة السادسة للمؤتمر عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي وعن التدابير الكفيلة بتنفيذه تنفيذا كاملا وعاجلا ؛

١٥ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية والوكالات الرائدة للأفرقة الاستشارية للمعونة ، تأمين التعبئة والتنسيق الكاملين ، على مستوى الأمانات ، لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الأساسي ؛

١٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، في ضوء ما تسفر عنه الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتطورات الأخرى ، تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثاني

نظام بشري دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علما بالاقتراح المتعلق بمسألة نظام بشري دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية ،

واذ تدرك الحاجة الى التوسع في تفاصيل الاقتراح ،

Digitized by UNOG Library

١ — تقرر أن تحيل الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي مشروع القرار المعنون " نظام بشرى دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية "(١٥) ، مشفوعا بالرجاء بأن ينظر المجلس في هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، على أن يأخذ في الاعتبار ، مداولات الجمعية العامة بشأنها في دورتها السابعة والثلاثين ؛

٢ — ترجو من الحكومات أن تقدم تعليقاتها على هذه المسألة ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، الى الأمين العام ليقوم باحالتها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في تلك الدورة ؛

٣ — تقرر أن تتناول هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين على أساس تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

---

(١٥) A/C.2/37/L.40 ، بصيغته المنقحة شفويا .

Digitized by UNOG Library